



Distr.
GENERAL

A/41/527
21 August 1986
ARABIC
ORIGINAL : SPANISH



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والأربعون
البند ١٠٢ من جدول الأعمال المؤقت*

الحملة الدولية لمكافحة الإتجار بالمخدرات

رسالة مؤرخة في ١٨ آب/أغسطس ١٩٨٦ وموجهة
الى الأمين العام من الممثل الدائم لبوليفيا
لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل اليكم نص قرار يتعلق بالإتجار غير المشروع بالمخدرات اتخذته
برلمان أمريكا اللاتينية (اللجنة الفرعية المعنية بالإتجار بالمخدرات ، وبالاقتصاد
غير الرسمي) في سانتا كروز دي لاسيرا ، بوليفيا ، في ١٩ تموز/يوليه ١٩٨٦ .

وسوف أكون ممتنا لو اتخذتم ما يلزم لتعميم نص هذا القرار بوصفه وثيقة
رسمية من وثائق الجمعية العامة تحت البند ١٠٢ من جدول الأعمال المؤقت .

(توقيع) خورخي غوموسيو غرانيبي
السفير
الممثل الدائم

• A/41/150

*

ش ٩٨٩ 86-21249

مرفق

قرار بشأن الإتجار غير المشروع بالمخدرات اتخذه
برلمان امريكا اللاتينية (اللجنة الفرعية
المعنية بالإتجار بالمخدرات ، وبالاقتصاد
غير الرسمي) ، في سانتا كروز دي لاسييرا ،
بوليفيا ، في ١٩ تموز/يوليه ١٩٨٦

نظرا الى :

ان النظام الاقتصادي الدولي الحالي ساهم في ايجاد علاقات تجارية ومعدلات تبادل تجاري غير عادلة نتجت عنها حالة يتعيّن فيها على البلدان الأقل نموا أن تضحي بنموها وتنميتها وبراءة شعوبها للوفاء بشروط تعرض للخطر استقرار عمليات التحوّل الديمقراطي في منطقة امريكا اللاتينية ،

والى أنه ، كنتيجة مباشرة لما تقدّم ، فإن اقتصادات امريكا اللاتينية تشهد الصعوبات الاقتصادية الخطيرة التالية : وجود قطاعات انتاجية على درجة عالية من التركيز اقتصاديا ومكانيا ، وهجران نسبي للزراعة وعجز الزراعة عن اشباع الطلب المتزايد على الاغذية ، وارتفاع درجة المديونية الخارجية وافتقار للسيولة للوفاء بالالتزامات ، والصعوبات التي تواجهها الحكومات في الحصول على ايراد كاف لتغطية المصروفات الجارية والاستثمارية المتزايدة والناجمة عن حالات العجز المستعمى والتي تؤدي بشكل واضح الى زيادة تدهور الاستقرار النقدي في بلدان امريكا اللاتينية التي تمرّ حاليا بمراحل تضخمية خطيرة ،

والى أن المشاكل الهيكلية تتجلى أيضا في التوزيع غير العادل لدخل السكان بصورة كبيرة ، وتزيد من الهامشية الاقتصادية والاجتماعية ، مما يؤدي الى مستويات تغذية غير كافية ، والى انعدام الخدمات الأساسية ، وانتشار الامية ، وبوجه عام ، الى انخفاض المستويات المعيشية ،

والى أن هذه المشاكل تشجع عملية "تجريد الاقتصادات من طابعها الرسمي" ، وهو أمر يجب أن توليه الحكومات الوطنية أقصى درجات اهتمامها بسبب ما له من تأثير متزايد على نتائج المنطقة المحلي وما يتضمنه من تهرب من دفع الضرائب ، وتزيد من

حدثه أحيانا هروب رؤوس الاموال المستمر والمتزايد نحو بلدان تساهم بذلك ، مباشرة أو غير مباشرة ، في استنزاف رؤوس أموال البلدان النامية مما يؤدي الى حلقة مفرغة تقضي بانتظام على الضعيف وتنفع القوي ،

والى أنه من المهم للغاية التشديد على أن سكان الأرياف في بلدان امريكا اللاتينية اضطروا الى البحث عن اقتصادات بديلة للتعويض جزئيا عن قصور اقتصاداتهم التقليدية ، الناتج عن انخفاض قيمة منتجاتهم في الأسواق الدولية ،

والى أن تمويل المخدرات ، وانتاجها ، والاتجار بها ، وتوزيعها ، واساءة استعمالها هي أعمال يجب ادانتها ،

والى أن للاتجار بالمخدرات أشرا سيئا على التنمية الاجتماعية والاقتصادية لاي بلد ،

والى أن الاتجار بالمخدرات يرتبط ارتباطا وثيقا بخطط وأنشطة تستهدف تقويض النظام القانوني والأمن الاجتماعي في بلداننا وتشجع الفساد في بعض الأوساط السياسية والادارية ،

والى أن الأهمية الكبيرة التي يوليها المستهلكون للمخدرات ، والمبالغ الطائلة التي ينفقونها لإقتنائها ونشرها والتشجيع على استهلاكها هي سبب وجود سوق المخدرات وعلّة بقائها ،

والى أن البلدان المستهلكة لم تتقاعس عن بذل الجهود الضرورية في مجالها فحسب ، بل أصبحت علاوة على ذلك ، مصدرًا لما يعرف بـ "ثقافة المخدرات" .

يقرر

التصديق على جميع أجزاء اعلان كيتو الصادر في ٦ أيار/مايو ١٩٨٦ ؛

تشجيع اتخاذ اجراءات تشريعية دولية منسقة بغية وضع قوانين أكثر فاعلية لمكافحة الاتجار بالمخدرات والإدمان عليها ؛

مناشدة المجتمع الدولي أن يستخدم الوسائل المتوفرة لديه ، في إطار النظام القانوني لكل بلد ، لتحديد رؤوس الأموال المتأتية من الإتجار بالمخدرات بصفة المعاقبة على هذه الجريمة ، بما في ذلك مصادرة المكاسب الناتجة عن ذلك الإتجار وحجبها ؛

مناشدة حكومات البلدان الديمقراطية في امريكا اللاتينية أن تعقد ، في أقرب وقت ممكن ، اجتماعات ترمي الى تبيّن أوجه التشابه ، لمواجهة مشكلة الإتجار بالمخدرات على نطاق العالم ؛

مناشدة الحكومات أن تحلل وتقدر كمّيًا القطاعات غير الرسمية في الاقتصادات الوطنية لبلدان امريكا اللاتينية ، وذلك لوضع معايير مشتركة تؤدي الى تحديد سيامات عامة بشكل يدمج تدريجيا الحركة الاقتصادية للقطاعات غير الرسمية المشروعة لضمان أن تصبح الحلول الملائمة لحقائق التنمية في المنطقة حلولا مجدية .
